التنمية المستدامة والأمن المستدام

د.الشاذلي بيّة الشطي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قطر- قطر

Sustainable development and sustainable security

Dr. Baya Chatti, Chedli, Department of the Social Sciences, Qatar University, Qatar

ملخص: تحاول هذه الورقة، التي هي عبارة عن دراسة نظرية، تسليط الضوء على مقاربة الأمن المستدام التي تزامن ظهورها مع ظهور نموذج جديد لتنمية المجتمعات البشرية ألا وهو نموذج التنمية المستدامة. ينبني هذا النموذج على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية بحيث يحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية للأجيال الراهنة والأجيال القادمة ويجنب كلا الجيلين كل أشكال المخاطر التي تهدد استقرارهم. تمثل مقاربة الأمن المستدام، من منظور التنمية المستدامة مسؤولية مجتمعية بامتياز بحكم أنها تتطلب مشاركة جميع المكونات الرسمية وغير الرسمية للمجتمع، لهذا ستوجه مبادئها نحو دفع الجميع للمساهمة فيها. تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن المستدام؟ من خلال طرح هذا السؤال يُمكن في نفس الوقت الوقوف على العلاقة بين تنمية المجتمعات وأمنها والاطلاع على السبل الكفيلة بتحقيق الأمن المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمن المستدام، مبادئ التنمية المستدام، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي.

Abstract: Thepurpose of this paper is to understand the critical relationship between sustainable security and sustainable development. The sustainable development paradigm calls for the management and protection of natural resources and human resources to achieve the needs of the present and future generations without depleting the natural resources. Sustainable security from the perspective of sustainable development approach is a social responsibility, which requires the engagement and participation of governments and non-government agencies to achieve the goals of sustainable development. The paper attempt to answer the question: How sustainable development can contribute to sustainable security. By answering this question would allow us to examine the relationship between community development and security and how to achieve sustainable security.

Keywords: Sustainable development, Sustainable security, Principles of sustainable development, Environmental Security, Social Security, Economic security.

مقدمة:

تُعتبر ظاهرة التنمية قديمة قدم المجتمعات البشرية، فمنذ وجوده على وجه الأرض سعى الإنسان إلى الزيادة من قدراته وإمكانياته وموارده، يبقى الهدف الأساسي من وراء كل ذلك هو تحسين ظروف حياته، والاحتماء من كل أشكال المخاطر التي من شأنها أن تهدد سلامته الجسدية، النفسية، والاجتماعية وبالتالي العيش في محيط آمنٍ وسليم.

يرتبط تحقيق ذلك بتوفُّر عدة شروط أساسية منها الاستقرار الاجتماعي الذي تغيب فيه كل أشكال الفوضى والصراعات والعنف. من هنا يمكن التأكيد على وجود علاقة تبادلية بين الأمن والتنمية، فالأمن يبقى من الشروط الأساسية لنجاح التنمية والأمن يعتبر من الأهداف الأساسية لأي عملية تنموية.

ساهم التطور المعرفي والعلمي والتكنولوجي في تغيير نظرة المجتمعات البشرية نحو التنمية، فظهر في البداية نموذج تقليدي (كلاسيكي) لتنمية المجتمعات البشرية يركّز على البُعد الاقتصادي، دون التفكير في بقية الأبعاد الأخرى للحياة الإنسانية.أدى التركيز الكلّي على هذا البعد إلى ظهور عدة مشاكل ومخاطر تهدد مستقبل الحياة البشرية. فأصبح الإنسان يعيش في محيط بيئي غير آمن، يهدّد صحته وسلامته الجسدية، وفي محيط اجتماعي يتميّز بالتفاوت والصراعات والتمييز يهدّد أمنه واستقراره الاجتماعي، وفي محيط اقتصادي تضبط إيقاعه الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تهدِّد بشكلٍ غير مسبوق حاجياته الأساسية ورفاهه. كردّة فعل على هذه المخاطر الكبرى التي أنتجها النموذج التقليدي للتنمية ظهر نموذج جديد لتنمية المجتمعات البشرية أُطْلق عليه التنمية المستدامة. جاء هذا النموذج لإيجاد التوازن بين الثلاثة أبعاد الرئيسية المكوّنة للحياة البشرية: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي. يمثّل التصدي للمخاطر التي أصبحت متجذرة في هذه الأبعاد الثلاثة الهدف الرئيسي من وراء توسيع نطاق عملية التنمية. وبالتالي تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده الثلاثة: البيئي، الاجتماعي، والاقتصادي، وهذا يعني التفكير في مسألة الأمن المجتمعي بشكل مُستدام. فكيف يمكن أن تؤسس التنمية المستدامة لأمنٍ إنساني مُستدام؟ الإجابة عن هذا السؤال، التي تمت بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات العلمية المتخصصة في الموضوع، تمكننا من الوقوف على أن الأمن والتنمية هما مترابطان عضوياً وكليهما يعتبران مسؤولية مجتمعية بامتياز.

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين رئيسيين. يتعرض القسم الأول إلى المفهومين الأساسيين في هذه الدراسة: التنمية المستدامة والأمن المستدام. بينما يتطرق القسم الثاني إلى العلاقة بينهما من خلال التركيز على مبادئ التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن المستدام.

التنمية المستدامة أو حتمية مراجعة الخيارات:

شهدت نهاية القرن العشرين بروز جملة من المشاكل والمخاطر التي تهدد بشكل غير مسبوق مستقبل البشرية حيث أن كل ما يحيط بالإنسان أصبح ينبأ بالكارثة. لقد عرفت معدلات النمو

الاقتصادي تراجعا مذهلا سواءً في دول الشمال أو في دول الجنوب وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع وفي تدهور معدلات الرعاية الصحية (Edgar Morin، 2007). تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ترافق أيضا مع تدهور مخيف للمحيط الحيوي للإنسان حيث أنّ معدّلات التلوُّث الهوائي والبحري وصلت إلى نسب مرعبة تُؤشر على اختلال توازن النسق الأيكولوجي الذي فقد 58% من مكوناته. أمام هذه الوضعية المتأزمة كان لزامًا على البشرية أن تتحرك لكي تُوقف هذا النزيف وإيجاد الحلول والطرق البديلة الكفيلة لوضع حد لحالة الفوضى والمخاطر التي أصبحت تحيط بالإنسان من كل جانب وفي كل مكان (Ulrich Beck، 1992).أُعتبرَتْ فترة الحداثة التي انطلقت مع الثورة الصناعية وما رافقها من استغلال مفرط للإنسان وللطبيعة هي المسئول الأول عن هذه الوضعية الكارثية (AnthonyGiddens، 1990)الغير مسبوقة في تاريخ المجتمعات البشرية. تعود أسباب الأزمات المتعدِّدة الأوجه إلى نهاية القرن العشرين وبالتالي إلى النموذج التنموي الذي اعتمدته هذه المجتمعات لفترة تزيد عن القرنين من الزمن والذي ينظر إلى التنمية من منظور اقتصادي بحت دون التفكير في بقية الأبعاد الأخرى لحياة الإنسان وخاصة البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ظهر في هذا السياق المتأزم المليء بالمخاطر وبغياب الشعور بالأمن منطق جديد لتنمية المجتمعات البشرية أُطلق عليه التنمية المستدامة. قُدِّمت هذه الطريقة الجديدة لأوّل مرة في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر في سنة 1987 عن لجنة برونتلاند[1] المنبثقة عن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة. أكّد هذا التقرير على أن البشرية لا يمكنها الاستمرار في التنمية بهذه الشكل وعليها إتِّبَاع نموذج التنمية المستدامة الذي يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية.

ينبني النموذج الجديد أساسًا على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية (FAO، 1989) بحيث يحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية للأجيال الراهنة والأجيال القادمة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989) من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة الرئيسية للحياة البشرية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. يمثل الأمن البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الأجيال رهان التنمية المستدامة فهي تسعى إلى النهوض بجودة حياتهم وحمايتهم من كل أشكال المخاطر مع توفير لهم ظروف معيشية تجعلهم يشاركون بفاعلية في تنمية مجتمعاتهم وحمايتها من المخاطر التي تهدد استمرارها واستقرارها وتماسكها.

على المستوى البيئي، تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من الاستعمال المفرط واللاعقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة والمضرة بالبيئة من خلال الحث على استعمال موارد متجددة وصديقة للبيئة تساهم في الحدّ من التدهور البيئي الذي أصبح يهدِّد بشكل كبير مختلف مكونات النسق الأيكولوجي الذي يتأثر بالإنسان ويُؤثر بقوّة في جودة حياته (Richard A. Matthew and all، 2010). فالتنمية المستدامة تنبني على التفكير في المحيط الحيوي للإنسان وحمايته،

[1]لجنة بورنتلاندو المعروفة رسميا اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تم تشكيلها في سنة 1983 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفكير في طريقة جديدة لتنمية المجتمعات البشرية بعد أن أدركت أن هناك تدهورا شديدا في البيئة البشرية، الموارد الطبيعية يهدد أن بشكل غير مسبوق حياة البشر في جميع أنحاء

فهي تسعى الى تحقيق أمنٍ بيئيٍ يوفر للإنسان في الحاضر والمستقبل محيطا خالٍ من التلوّث والمخاطر الأيكولوجية.

على المستوى الاجتماعي، يمثل القضاء على الفقر والحدّ من التفاوتات بين الدول وداخلها من أهم أهداف التنمية المستدامة التي ظهرت نتيجةً لقصور النظامين الاقتصادي والنقدي في فترة السبعينات في تحقيق معدلات نُمو تساهم في الحدّ من الفقر على مستوى العالم الذي أصبح يهدِّد بشكل غير مسبوق السِلم الاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي(Suzanne Vallance، 2011).فالتنمية المستدامة تسعى من خلال جملة من الآليات إلى تحقيق وترسيخ قيم العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يعتبر شرطا من شروط تنمية المجتمعات وتطورها.

على المستوى الاقتصادي، تهدف التنمية المستدامة إلى تركيز أنماط إنتاج واستهلاك مسئولة تراعي محدودية الموارد الطبيعية وهشاشة المحيط الحيوي ومبادئ العدالة الاجتماعية. الهدف من وراء هذه الأنماط هو تحقيق معدلات نُمو تساهم في تجنيب الأجيال الراهنة والقادمة الأزمات الاقتصادية الحادة من خلال إيجاد توازن بين القطاعات والحدّ من التبعية للخارج سواءً على المستوى الغذائي أو الصناعي أو الخدماتي (Aneta W. Senkus and Konrad Raczkowski، 2013). فالتنمية المستدامة تُؤسس لأمنٍ اقتصادي للمجتمعات يساعدها على تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقلالية ومن الفاعلية على المستويين الإقليمي والعالمي.

كمحصِّلة لما سبق يمكن اعتبار التنمية المستدامة مشروعا مجتمعيا يتطلب مساهمة جميع مكوّنات المجتمع فهو يسعى لحمايتهم جميعًا من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدِّد أمنهم بشكل فردي وجماعي وهي أيضا مشروع كوني يتطلب مساهمة جميع الدول بحكم المصير المشترك لجميع سكان الأرض. يمكن إذن اعتبار أنّ الأمن المجتمعي المستدام أو ما يطلق عليه أيضا الأمن الإنساني (Oxford research group، 2017) يمثّل الفلسفة الرئيسية التي ينبني عليها منطق التنمية المستدامة. فما المقصود بالأمن المستدام وما هي مجالات تطبيقه؟

الأمن المستدام من أجل مقاربة أمنية شاملة للمجتمعات البشرية:

منذ تبنّي مفهوم التنمية المستدامة من قِبل المنظمات الدولية وعدّة دول في أواخر القرن العشرين وُجدت عدّة محاولات لتفصيل الأهداف العامة لهذا المنطق الجديد للتنمية. كان الهدف من وراء هذه المحاولات هو جعل التنمية المستدامة حقيقةً ملموسةً لا مجرّد شعاراتٍ يتم رفعها في المحافل الدولية. أفضت هذه المحاولات إلى تحديد عدة أهداف إجرائية عرفت التطور عبر الزمن. تَم في البداية، سنة 2000، تحديد ثمانية أهداف أُطلق عليها الأهداف الإنمائية للألفية وحُدِّدت سنة 2015 كأُفقٍ لتحقيقها (Tina Sobti and Himannshu Sharma،2018). تم تحيين هذه الأهداف وإسنادها، في قمّة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك في 25-26 سبتمبر2015 بحضور أكثر من 150 من زعماء قادة العالم، من خلال تفصيلها الى 17 هدف و169 غاية فرعية أُتفق على تحقيقها في حدود سنة 2030(Norichkakanie and

العالم. أصدرت هذه اللجنة أول تقرير لها سنة 1987 تحت عن وان مستقبلنا المشترك شخصت فيه وضعية البشرية على المستوى التنموي والبيئي وقدمت خلاله لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة.

Frank Biermann،2017). تم وضع هذه الأهداف والغايات المتفرعة عنها بالاستناد إلى الأهداف العامة للتنمية المستدامة المعروضة في الرسم التوضيحي رقم1 والتي تم تقديمها في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أصدرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في سنة 1987 في إطار عملها الذي انطلق في سنة 1983 لإعداد تصوّرٍ جديدٍ لتنمية المجتمعات البشرية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989):

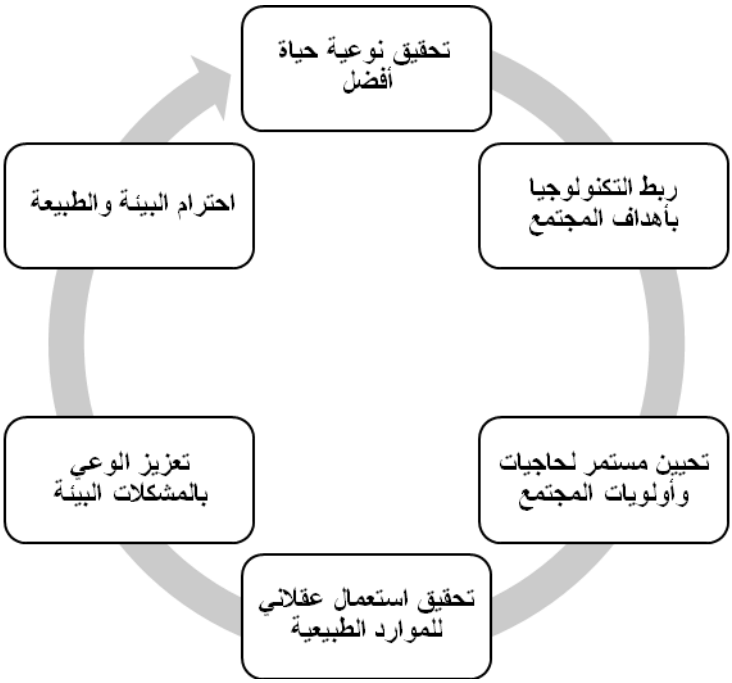

رسم توضيحي رقم 1: الأهداف العامة للتنمية المستدامة(تم إنجاز الشكل من قبل الباحث إعتمادا على تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية).

ترمي هذه الحزمة من الأهداف الرئيسيّة والأهداف الفرعية المشتقّة منها إلى تحسين نوعية حياة الإنسان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن رؤية شاملة تُرّكز على حماية هذا الأخير من كل المخاطر التي تهدِّدُ حياته والحفاظ على أمنه وأمن مجتمعه. ظهر في هذا السياق مفهومٌ جديدٌ ألا وهو الأمن الإنساني المستدام الذي سيصبح غايةً وأداةً في إطار نموذج التنمية المستدامة.

يحيل مفهوم الأمن الإنساني المستدام إلى مقاربة شاملة تسعى إلى تحقيق أمن إنسانيٍ مستمر عبر الزمن ومنتشرا في كل المجتمعات البشرية التي أصبحت مترابطة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى بفضل الثورات التكنولوجية في مجال المواصلات والاتّصال وعولمة الاقتصاد التي جعلت الكوكب عبارةً عن قرية كونيّة يشترك أفرادها في المصير (Immanuel Wallerstein ، 2004).تسعى مقاربة الأمن المستدام إلى التعامل بطريقة مختلفة وجديدة مع المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال اعتماد نهج الوقاية منها عوضًا عن نهج انتظار وقوعها

للتحرّك خاصة وأنّ المقاربة الأمنية التقليدية التي تعتمد المراقبة واستخدام القوّة لم تعد قادرة على مسايرة كل المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تزعزع أمن المجتمعات (Oxford research group، 2017).

يمر تحقيق الأمن المستدام حسب هذه المقاربة عبر التدخل في العمق وبطريقة استباقية مع جملة العوامل التي تُعتبر مصدرا للفوضى وانعدام الأمن (Klaus Schwab، 2014)تُحدِّد مقاربة الأمن المستدام أربعة عوامل أساسية مترابطة فيما بينها يجب التعامل معها بسرعة للسيطرة على حالة الانفلات الأمني وعدم الاستقرار على المستوى الكوني. ترتبط هذه العوامل كُلها بالنموذج التقليدي لتنمية المجتمعات الذي يُرَّكز على البعد الاقتصادي على حساب البعدين الاجتماعي والبيئي. يُعتبر الأمن المستدام إذن نابعا من منطق التنمية المستدامة الذي جاء ليُصلح أخطاء النموذج التقليدي ويتجاوز انعكاساته السلبية على البيئة والمجتمع. تتمثل العوامل الأربعة التي تحاول مقاربة الأمن المستدام التعامل معها للحدِّ وللوقاية من المخاطر التي تهدد امن المجتمعات في:

1.التغيُّر المناخي: يَعتبر مفكري ومنظري الأمن الإنساني المستدام والتنمية المستدامة أنّ التغيُّر المناخي الناتج عن التلوث البيئي الذي أَحدثه النموذج التقليدي للتنمية من أهم الأسباب التي تهدّد استقرار المجتمعات وأمنها. يساهم التغيُّر المناخي في تدمير البنى التحتية في عدة مناطق من العالم كما أنه يؤدي إلى تناقص الموارد الطبيعية الأساسية لعملية التنمية إضافةإلى أنه يمثل سببا مباشرا لهجرة السكان. تؤدي هذه النتائج المترتبة عن التغيُّر المناخي إلى صراعات ونزاعات داخل المجتمعات وفيما بينها (Nils Gilman and all، 2011). تسعى مقاربة الأمن الإنساني المستدام من خلال التركيز على التدخل في مجال التغيُّر المناخي إلى تحقيق الأمن البيئي الذي يبقى من ركائز الأمن الإنساني المستدام.

2.التنافس حول الموارد غير المتجدِّدة والنادرة: تُمثل عملية إيقاف التنافس حول الموارد الطبيعية الناضبة خاصة في المناطق الفقيرة وغير الآمنة من أولويات مقاربة الأمن الإنساني المستدام للوقاية من كل أشكال النزاعات والصراعات داخل الدول وبينها (MichaelKlare، 2002). تَعتبر مقاربة الأمن المستدام أن تجنب الفوضى وانعدام الأمن يستوجب إيجاد حلٍ سريعٍ لهذا التنافس المحموم ولن يكون ذلك ممكنا دون إيجاد بدائل لهذه الموارد وهي بالتالي تتفق مع فلسفة التنمية المستدامة التي تُعتبر مشروعا للبحث عن البدائل لتنمية المجتمعات البشرية.

3.التهميش والإقصاء الاجتماعي: تهدف مقاربة الأمن الإنساني المستدام إلى التصدي إلى كل أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي ما فتئت تزداد يوما بعد يوم. تعتبر هذه المقاربة أن ذلك يمثل أهم المجالات التي يجب التدخل فيها من أجل الحفاظ على أمن المجتمعات لأنه في ضل ذلك التفاوت سيرتفع الشعور بالحرمان الاجتماعي (هدى احمد الديب ومحمود عبد العليم محمد، 2015) الذي يؤدي إلى الثورات والانتفاضات وإلى حالات من انعدام الأمن.

4.العسكرة العالمية: تدعو مقاربة الأمن المستدام إلى تركيز الجهود أيضا على التطور المجنون للأسلحة وعلى انتشارها بشكل غير مسبوق في كل أنحاء العالم سواءً لدى الدول أو الجماعات والعصابات. تُمثل هذه الظاهرة من العوامل الوليدة التي تهدد بشدّة أمن الأفراد والمجتمعات.

كاستنتاج لما سبق، يمكن القول إنّ مقاربة الأمن المستدام تُرّكز على العوامل الأربعة الرئيسية التي من شأنها أن تُهدد استقرار وتماسك المجتمعات. الهدف من وراء التركيز على هذه العوامل الأربعة في مقاربة الأمن المستدام هو تنمية الوضع الأمني حتى يكون ملائما لتحقيق التنمية التي تبقى على علاقة وثيقة بالأمن الإنساني. فما هي العلاقة بين التنمية والأمن؟

العلاقة بين التنمية والأمن:

ضلت مسألة الأمن بجميع أبعاده لفترة طويلة هدفا غير مُعلنا وضمنيا للتنمية التي كانت تُركز فقط على تنمية الجوانب الاقتصادية من خلال التفكير في الدخل الفردي. ساهم تنامي المخاطر التي تُهدد العملية التنموية للمجتمعات برُمتها إلى ضرورة التفكير بجدية في طرقٍ جديدة وآليات مبتكرة تُمكن من التصدي إلى هذه المخاطر التي من شأنها أن تهدد هذه العملية، من هذه المخاطر نذكر البطالة، التفاوت الاجتماعي، التلوث البيئي، الهجرة المكثفة، الإرهاب. من هذا المنطلق بدأ الانتباه شيئا فشيئا إلى أهمية البعد الأمني في العملية التنموية. أصبح الأمن الإنساني المستدام مع ظهور نموذج التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأُ من العملية التنموية حيث أُعتبر في نفس الوقت أداةً من أدوات وهدفاً من أهداف عملية التنمية. يمكن تبرير هذه الرؤية الجديدة بالترابط الوثيق بين أمن المجتمعات وتنميتها (France Stewart، 2010).

يظهر هذا الترابط في ثلاثة مستويات مختلفة. أولا يؤثر انعدام الأمن بطريقة مباشرة على العملية الإنتاجية التي تُعتبر أساس أي عملية تنموية فشعور المواطنين بعدم الأمان جرّاءَ انتشار الفوضى حولهم والمخاطر المحدقة بهم من كل جانب يَحُدُّ من دافعيتهم نحو العمل والإنجاز. يمكن اعتبار من هذا المنظور أن الأمن يمثل أداةً أساسيةً وشرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تتطلب مشاركة جميع فئات ومكوّنات المجتمع. ثانياً تسعى التنمية المستدامة من خلال تركيزها على مقاربة الأمن المستدام والشامل إلى توفير للإنسان في كل أرجاء المعمورة ظروف حياة سليمة وآمنة خالية من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقها النموذج التقليدي للتنمية(nkauskienė and Manuela Tvaronavičienė TomaLa، 2012)، يمكن اعتبار من هذا المنظور أن الأمن يُعتبر هدفا أساسيا لنموذج التنمية المستدامة. ثالثا يُبشر نموذج التنمية المستدامة بالقضاء على كل أشكال النزاعات والصراعات من خلال التعامل بطرق مبتكرة مع أسباب حدوثها. يمكن اعتبار من هذا المنظور أن التنمية المستدامة تُعتبر أداةً لتحقيق الأمن المجتمعي المستدام ولتكريس جملة من القيم والمبادئ الجديدة التي تُمكن المجتمعات من توفير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الباهظة لتلك النزاعات. يمكن أن نستنتج انطلاقاً من جملة التقاطعات المعروضة أن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام هي علاقة تأثير متبادل فكلاهما يُحقق الآخر ويعتمد عليه فدون أمنٍ مستدام لا يمكن أن نتحدث عن تنمية مستدامة والعكس أيضا صحيح. يصبح بذلك التنمية المستدامة والأمن المستدام وجهان لعملة واحدة.

تجد هذه الفكرة جذورها في التقرير الذي أصدرته في سنة 1980 اللجنة الخاصة بالتنمية الدولية والتي عُرِفت تحت اسم "لجنة برندت[2]". دَعت هذه اللجنة في هذا التقرير إلى ضرورة

[2]لجنة برندت هي لجنة مستقلة تم تكوينها لدراسة مشاكل التنمية على المستوى العالمي. نبه هذا التقرير إلى خطورة التفاوت الموجود بين دول الشمال والجنوب حيث اعتبرته انه يهدد مستقبل البشرية جمعاء.

التفكير في إرساء قواعد جديدة لتنمية المجتمعات البشرية تُمكن من الحدّ من التفاوت الكبير بين الدول وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمعات والذي بات ينبأ أكثر من أي وقت مضى باندلاع صراعات وحروب بين الدول وداخلها. أُعتُبرت هذه اللجنة أنّ تفادي هذه الصراعات والنزاعات لا يمكن أن يتحققإلا باعتماد مقاربة أمنية جديدة تتجاوز النظرة التقليدية لأمن المجتمعات التي تعتمد على السلاح (Wionczek Miguel، 2007) تشمل هذه المقاربة جملة من الأبعاد التي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور كبرى: الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي. تتقاطع هذه الأبعاد مع الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة التي ستعتمد على تصور لجنة برندت للأمن الإنساني في إطار مجتمع المخاطر وستسعى إلى تجسيمها على أرض الواقع. فكيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الإنساني المستدام الشامل؟

مبادئ التنمية المستدامة والأمن المستدام:

مثّل ظهور فلسفة التنمية المستدامة قطيعةً جذريةً مع النظريات الكلاسيكية لتنمية المجتمعات التي كانت تفكر في الزيادة والانتشار الاقتصادي بالاعتماد على كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة دون التفكير في الانعكاسات السلبية لذلك على البيئة والمجتمع. ساهم كل من الوعي المجتمعي بمخاطر العملية التنموية على البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية للإنسان، بداية من خمسينات القرن العشرين، والحقائق العلمية حول الانعكاسات السلبية لهذه العملية، بداية من سبعينات نفس القرن، في بروز منطق التنمية المستدامة. يرتكز هذا المنطق الجديد لتنمية المجتمعات البشرية على أربعة مبادئ أساسية(دوجلاسموسشيت ،2000)(رسم توضيحي رقم 2). يُمثل الالتزام بكل واحدٍ منها شرطاً للوقاية من المخاطر التي تُهدد استقرار هذه المجتمعات وتساهم بالتّالي في تحقيق أمنها المستدام الشامل وفي توفير الظروف الملائمة لعملية التنمية.

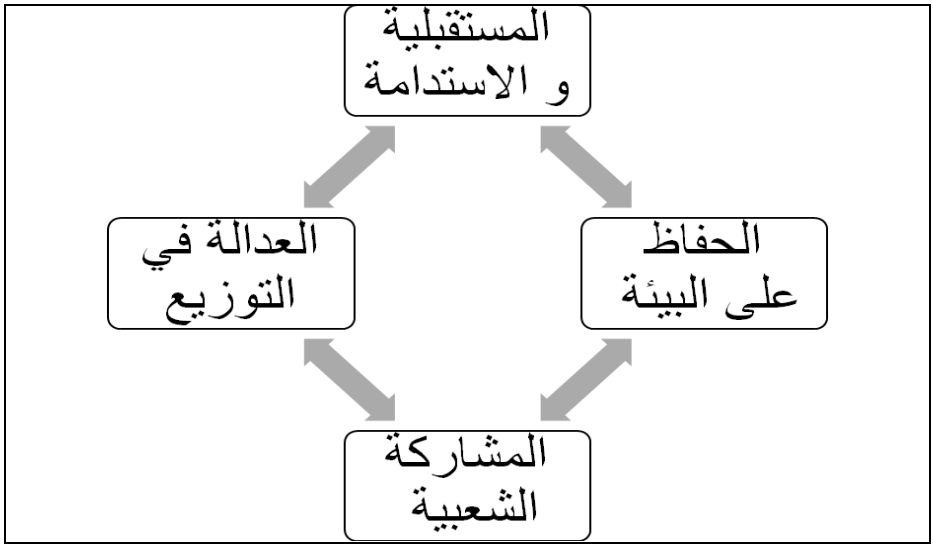

رسم توضيحي رقم 2: مبادئ التنمية المستدامة (تم إنجاز هذا الشكل من قبل الباحث إعتمادا على مرجع لدوجلاس موسشيت).

المستقبلية والاستدامة والأمن المستدام:

يمثل مبدأ المستقبلية والاستدامة الركيزة الأولى لمشروع التنمية المستدامة الذي يُعتبر مشروعا مجتمعيا بامتياز يسعى إلى إدماج كل فئات المجتمع. يُؤَسِّسُ هذا المشروع من خلال هذا المبدأ إلى ثلاثة أنواع من الاستدامة(David Pearce and Gilles Atkinson، 1998):أين مصدرها والمرجع الذي يشير لهذه الأنواع؟

الاستدامة الاجتماعية: التوزيع العادل للثروات وإرضاء الحاجيات المادية للجيل الحالي والأجيال القادمة لكي تجد الظروف الملائمة لتحقيق مزيد من التنمية.

الاستدامة البيئيّة: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة لضمان نصيب الأجيال القادمة منها لاستعمالها في عملية التنمية الخاصة بها.

الاستدامة الاقتصادية: تأسيس نظام اقتصادي عالمي متوازن يغيب فيه التداين حتى لا يكون عبئا على الأجيال القادمة ولا يَحدُّ من الفرص أمامها لتحقيق التنمية.

يؤكد مشروع التنمية المستدامة من خلال مبدأ الاستدامة والمستقبلية على التحوّل الكبير في طريقة النظر والتفكير في عملية التنمية التي لم تعد حكرًا على الجيل الحاضر بل أصبحت تُمثل أيضا حقًا للأجيال القادمة. يُمكن التفكير في حق الأجيال القادمة في التنمية من خلال الحفاظ على نصيبها من الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وتمرير لها بيئة سليمة يطيب فيها العيش من تجنب القطيعة بين الأجيال التي قد تُصبح مصدرا للتوترات والاضطرابات الاجتماعية وبالتالي تُهدد الأمن الإنساني.

ساهمت النتائج السلبية للنموذج التقليدي للتنمية الذي لا يراعي مسألة الاستدامة في حدوث نقمة لدى الأجيال الجديدة تجاه الأجيال السابقة التي تم وصفها بالأنانية والتفكير في الذات دون التفكير في الفروع. وَجدت الأجيال السابقة نفسها مُتهمة من قِبل الأجيال الجديدة بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية وبتبنِّي أنظمة إنتاج واستهلاك غير مستدامة ممَّا ساهم في تراجع مخزون هذه الموارد وفي زيادة نسب التلوُّث وفي تدهور النظام الأيكولوجي وفي حدوث أزمات اجتماعية خانقة. فقد انتشرت في نهايات القرن العشرين عدّة ظواهر سلبية مِثل البطالة والفقر وانعدام الأمن والاستقرار الوظيفي لدى الشباب. ترافق كل ذلك مع ارتفاع متوسّط معدّل الأعمار لدى الكهول ممّا زاد في قيمة إنفاق الدول عليها وكان كل ذلك على حساب تقديم خدمات لفئة الشباب. مثَّلت هذه الوضعية مصدراً للتوتر الاجتماعي بين الأجيال كان ذلك في مُؤسسة الأسرة أو مُؤسسة العمل. بدأ هذا التوتُّر ينعكس شيئا فشيئاً على أمن المجتمع لهذا جاءت التنمية المستدامة لتُرسخ مبدأ الاستدامة والمستقبلية.

يعتبر هذا المبدأ أكثر من ضروري لتوفير الظروف الملائمة لتحقيق مشروع التنمية المستدامة لهدفه المركزي المتمثل في حماية ووقاية المجتمعات البشرية من كل أشكال المخاطر التي تُهدِّد استدامة المجتمعات البشرية. ويُمثِّل وجود حالة الصراع من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف المنشود من قِبل الجميع. فبفضل مبدأ الاستدامة والمستقبلية لا تُمكن التنمية المستدامة فقط من ضمان الأمن الاجتماعي بين الأجيال والذي يُعتبر شرطا من شروط نمو المجتمعات وتقدُمها بل أيضا تَضمن إدماجهم جميعا في هذه المسيرة التنموية التي تُعتبر مسؤولية مجتمعية

بامتياز (Suzanne Vallance، 2011).يساهم هذا المبدأ بطريقة مباشرة في إرساء في نفس الوقت الأمن الإنساني من خلال القضاء على أحد أسبابه وفي تحقيق التنمية للجميع دون تمييز هذا من شأنه أن يدفع جميع الأجيال للبذْل والعطاء الذي يبقى سِرَّ نجاح أي عملية تنموية.

الحفاظ على البيئة والأمن المستدام:

مثلت الآثار السلبية للنموذج التقليدي للتنمية على البيئة إحدى أهم النقاط التي نبَّه إليها تقرير لجنة برونتلاند عند اقتراحه لنموذج التنمية المستدامة لتنمية المجتمعات البشرية حيث بيَّن أنّ هذه الآثار لها انعكاسات سلبية على الأمن الإنساني وتتسبب في مشاكل اجتماعية وبيئية تجعل من حياة الإنسان أكثر تعقيدا وصعوبة. لهذا يُعتبر الحفاظ على البيئة من أهم المبادئ التي جاء ليُكرسها هذا النموذج. ويساهم مبدأ الحفاظ على البيئة حسب واضعي هذا البرنامج من تجنب عدَّة مخاطر أصبحت تُهدِّد المستقبل المشترك للبشرية فهو يسعى إلى استمرارية التوازن الايكولوجي الذي ساهم النموذج التقليدي للتنمية في زعزعته من خلال الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة والمواد المضرة بالبيئة التي ساهمت بشكلٍ مباشرٍ في التغيُّر المناخي عبر العالم. كل هذا جعل الموارد النادرة تزداد ندرةً والمحيط الطبيعي أكثر خطراً على صحة الإنسان وعلى حياته. الحفاظ على التوازن الايكولوجي الذي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقه من خلال مبدأ الحفاظ على البيئة:

-من شأنه أن يخلق بيئة سليمة خالية من المخاطر التي تُهدد سلامة وصحّة الإنسان والعملية التنموية بأكملها،

-يُمكِّنُ من زيادة الفرص والخيارات والحلول البديلة المتاحة أمام الإنسان فالتوزان الأيكولوجي يعني بالأساس الحفاظ على تنوعه،

يهدف مبدأ الحفاظ على البيئة الى تحقيق الأمن البيئي الذي يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأمن المستدام ومن التنمية المستدامة فقد أَثبتتْ كل الدراسات والبحوث في هذا الخصوص على العلاقة الارتباطية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة من ناحية وبين الأمن الإنساني والأمن البيئي من ناحية أخرى(Norman Myers، 2004). يُعرّف الأمن البيئي على أنه من أُسُسِ تنمية المجتمعات وأمنها الشامل بحكم تَضَمُنِه لجملة الأبعاد التي ترتبط بشكل مباشرٍ بصحّة الإنسان وسلامته الجسدية والنفسية والاجتماعية فهو يضمن الأمن البيئي الغذائي والأمن البيئي الهوائي والمائي والأمن البيئي الصحي والأمن البيئي الاقتصادي والأمن البيئي المجتمعي والتثقيفي.

إضافة إلى تحقيقه للأمن البيئي يساهم مبدأ الحفاظ على البيئة في تحقيق الأمن الإنساني الشامل والمستدام من خلال سعيه للحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة وغير المتجددة التي أصبحت مجالا للصراع والتنازع بين الدول وداخل المجتمعات خاصة مع الانفجار الديمغرافي الذي يتجاوز بكثير مخزونات الأرض من هذه الموارد حيث مرت البشرية من 1 مليار نسمة سنة 1800 إلى أكثر من 7 مليارات حالياً(Michael Klare، 2002).

كما أن مبدأ الحفاظ على البيئة يساهم بطريقة أخرى في تحقيق الأمن الإنساني المستدام والشامل من خلال مساهمته المباشرة في الحد من التغيّر المناخي الذي أصبح يُهدد أكثر من أي وقت مضى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للإنسان. ساهم ارتفاع درجات الحرارة نتيجة

للأنشطة الإنسانية غير المحسوبة في حصول حالة من انعدام الأمن الاقتصادي للأفراد وللجماعات. فقد أدى هذا الارتفاع إلى تغيّر بعض الدورات الطبيعية وهذا من شأنه أن يُؤثر على المياه العذبة والتربة للاستخدام الزراعي والغابات والتنوع البيولوجي وبالتالي القضاء على مصادر عيش عدد كبير من سكان المعمورة. إضافة إلى تهديده للأمن الاقتصادي يمكن أن يكون التغير المناخي مصدرا للنزاعات والصراعات فخسارة مصادر العيش ساهم في زيادة حدة التنافس على المواد النادرة نتيجة لتهجير عددٍ كبيرٍ من الناس عن مواطنهم الأصلية واستيطانهم في مناطق أخرى تعاني الاكتظاظ أصلاً. بالتالي تُمكن التنمية المستدامة من خلال مبدأ الحفاظ على البيئة من تعزيز الأمن البيئي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي التي تُعتبر كلها من مكونّات الأمن الإنساني الشامل المستدام.

العدالة في التوزيع والأمن المستدام:

مثلت مشكلة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول وداخل المجتمعات من أكبر الانتقادات الموجهة للنموذج التقليدي الذي أُعتبر أنه يُكرّس هيمنة وسيطرة الدول والطبقات الغنية على الموارد الاقتصادية حيث أن أقلية من سكان الأرض (دول الشمال) يستحوذون على معظم خيراتها المتأتية أساسا في جزء كبير منها من دول الجنوب(AlexanderGallas، 2015). مثل هذا الاختلال الكبير في توزيع الموارد مصدرا رئيسيا لعدة نزاعات وصراعات وحروب بين الدول وداخلها. مع نهايات القرن العشرين تزايدت حدة هذه الفوارق وتزايد الشعور بالحرمان الاجتماعي الذي يُعتبر من الأسباب الرئيسية لظهور الجريمة والانحرافات التي تُهدد أكثر من أي عامل آخر استقرار المجتمعات وبالتالي أمنها. كما ساهم هذا التفاوت الكبير بين الفئات والمجتمعات إلى تزايد غير مسبوق في أعداد المهاجرين بطرق سرية حيث أصبحت المناطق الغنية غاية يريد الفقراء الوصول إليها بأي ثمن. ساهمت هذه الظاهرة نتيجة لتجاوز المناطق الغنية لقدراتها التشغيلية في ارتفاع نسبة الجرائم داخلها وبالتالي أصبح أمن هذه المناطق على المحك.

من هذا المنطلق ركّز نموذج التنمية المستدامة على مبدأ العدالة في التوزيع بهدف تقليص الفوارق بين المجتمعات وبين الفئات المكونة للمجتمع الواحد. يضمن هذا المبدأ تقليص الفوارق بين المجتمعات والفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الواحد كما انه يحُد من ظاهرة الاستبعاد والتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. يُعرَّف الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي على أنه حرمان فئة ما من الموارد والحقوق هذا ما يَحول دون مشاركتها الفعلية في الأنشطة المجتمعية(Sophie Bessis، 1995)، وبروز لديها حالة من النقمة والحقد تجاه الفئات التي استبعدتها ويكون بذلك سببا لحدوث اضطرابات داخل المجتمع ينعكس تأثيرها على كل فئاته سواءً كانت فقيرة أو غنية.

يقوم مبدأ العدالة في التوزيع الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في نموذج التنمية المستدامة على محاربة كل أشكال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يتنافى مع قيمة العدالة الاجتماعية التي تعتبر أساس الأمن داخل المجتمعات وكما يقول ابن خلدون "العدل تحفظ به العمارة فالظلم يخل بحفظها."يجعل غياب هذه العدالة احتمالات قيام الصراعات والنزاعات كبيرة

جداً وهذا من شأنه أن يهدد استقرار وتماسك المجتمعات وبالتالي أمنها فالتنمية المستدامة ترمي أساسا إلى جعل عملية التنمية في خدمة الطبقات الفقيرة والهشة لتضمن تحقيق أمن اجتماعي داخل المجتمع وأمن اقتصادي لهذه الفئات اللذان يبقيان شرطان أساسيان لنجاح عملية التنمية ومن هنا يُصبح كل من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي اللذان يمثلان بُعدان رئيسيان في الأمن الإنساني المستدام مرتبطان شديد الارتباط بالعدالة الاجتماعية التي يسعى نموذج التنمية المستدامة لترسيخها.

المشاركة الشعبية والأمن المستدام:

ضلت مسألة تحديد المسارات التنموية واتخاذ القرارات المتصلة بها متركزة في أيادي المسيطرين على القطاعين الاقتصادي والسياسي في المجتمع منذ بدايات النموذج التقليدي للتنمية في أواخر القرن التاسع عشر. ساهمت هذه الطريقة في التسيير في جعل عملية التنمية تصبح بمثابة الأداة التي يتمكن من خلالها أصحاب الأعمال ومعهم رجال السياسة من تحقيق مصالحهم وزيادة مكاسبهم دون إعطاء أي أهمية لرأي الأغلبية الساحقة في عملية أخذ القرارات المتعلقة بالتنمية. مع هذه الطريقة في إدارة عملية التنمية تكون المشاريع التنموية مسقطة من الأعلى عِوض أن تكون نابعة من الأسفل وبالتالي لن تراعي حاجيات وخصائص الفئات الموجهة لها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فشل تلك المشاريع أو الحياد عن الأهداف التي وضعت من أجلها. في ضل هذه الطريقة المركزية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها حدثت قطيعة بين مكونات المجتمع الواحد فأصبح رجال السياسة ورجال الأعمال في ضفة والمواطنين في ضفة أخرى. أدى كل هذا إلى التباين بين مصالح وأهداف كلى الطرفيين. يسعى الطرف الأول إلى استغلال ما لديه من نفوذ وسيطرة لزيادة في مكاسبه من وراء المشاريع الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات ذلك على المحيط البيئي والاجتماعي للطرف الثاني. تزايد المشاكل والآثار السلبية للنموذج التقليدي للتنمية جعل من الطرف الثاني (المواطنون) يتحركون وينتظمون في إطار جمعيات ونقابات مهنية تدافع عن مصالحهم وأهدافهم وحقوقهم. بناءً عليه يمكن اعتبار أن النموذج التقليدي للتنمية خلق مواجهة وحالة صراع بين طرفين في المجتمع المسيطرين على أخذ القرار من ناحية والمواطنين، الذين المفروض أن تكون عملية التنمية موجهة لهم أساسا، من ناحية أخرى. أصبحت هذه المواجهة تهدد بشكل جدي تواصل العملية التنموية وقد تمظهرت في شكل تحركات اجتماعية وصلت إلى حد العنف والثورات والإضرابات التي تمثل أكبر تهديدا للأمن المجتمعي.

مثلت مسألة أخذ القرارات الخاصة بالعملية التنموية من أهم المسائل التي ركز عليها مهندسي التنمية المستدامة كنموذج بديل للنموذج التقليدي لتنمية المجتمعات حيث أُعتبرت هذه المسألة من أكبر التحديات التي يجب مواجهتها. من بين الحلول المقترحة لتجاوز هذا التحدي هو التخلي على المركزية في أخذ القرارات واعتماد اللامركزية من خلال ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية التي تضمن إدماج جميع فئات ومكونات المجتمع في مختلف مراحل العملية التنموية من التخطيط إلى التنفيذ.

يرسخ هذا المبدأ قيمة التشاركية من خلال ضمان حقوق الجميع في تحديد المسارات التي يجب أن تتبعها عملية التنمية وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع لا في قطعها(Peter Oakley، 1991). تضمن مساهمة الجميع في تقاسم تكاليف عملية التنمية وفي جني ثمارها التصدي إلى الصراعات والتوترات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدد أمن المجتمع وعملية التنمية برمتها وبالتالي يضمن مبدأ المشاركة الشعبية، تحقيق أمن اجتماعي داخل المجتمع الواحد ومن وراءه أمنا مستداما يساعد على استقرار المجتمع ونجاح عملية التنمية.

التركيز على مبدأ المشاركة الشعبية يعني أن التنمية المستدامة تنظر إلى عملية التنمية على أنها مشروع مجتمعي بامتياز يتوقف نجاحه على مساهمة عديد من الفاعلين(Kuhonta Martinez، 2013).إذا نظرنا إلى التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي يمكنتصنيف الفاعلين فيها إلى ثلاثة فئات رئيسية:

-الحكومات (فاعلين رسميين).

-المجتمع المدني (فاعلين غير رسميين).

-المؤسسات الاقتصادية.

يمثل الفاعلين الرسميين (الحكومات) المفتاح الأساسي لضمان العدل والمساواة على المستوى الاجتماعي والسياسي وبالتالي ضمان حقوق الإنسان. بينما يمثل الفاعلين غير الرسميين (المجتمع المدني) المفتاح الأساسي لنشر ثقافة التنمية المستدامة. أما بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات الصناعية والمالية) فهم يمثلون المفتاح الأساسي لتوفير منتجات ذات جودة تحترم القيم البيئية والقيم الاجتماعية. الهدف من وراء ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية هو جعل عملية التنمية خاصة في مرحلة التخطيط وتحديد التوجهات مشتركة بين كل هؤلاء الفاعلين. يعني هذا ضرورة إشراك الفاعلين غير الرسميين في تحديد المسارات الكبرى ويكون عبر وضع جملة من الآليات التي تمكن من إيصال آراءهم واقتراحاتهم ولن يكون ذلك ممكنا دون إرساء أنظمة حكم ديمقراطية ومحلية تقوم على الانتخابات وتمثيل كل فئات المجتمع في مواقع أخذ القرار وتحديد الاستراتيجيات الكبرى. لهذا يدعو نموذج التنمية المستدامة من خلال هدفه السادس عشر، ضمن حزمة الأهداف الجديدة (17 هدف) التي تم الإعلان عنها في قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك في 25-26 سبتمبر2015 بحضور أكثر من 150 من زعماء وقادة العالم وصادقت عليها 192 دولة(Norichkakanie and Frank Biermann ،2017)،إلى تنمية البنى والأنظمة السياسية لضمان وتحسين حقوق الأفراد خاصة على مستوى مشاركتهم المباشرة في اخذ القرارات ووضع المخططات التي تعنيهم بشكل مباشر. من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن التنمية المستدامة تسعى من خلال مبدأ المشاركة الشعبية إلى الحد من الصراعات داخل المجتمع بين من يتخذون القرارات والمعنيين بها.

تعتبر الجماعات المحلية أبرز مثال على تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية. تعرف هذه الجماعات على أنها هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية ذات شخصية معنوية ولها استقلال مالي ولها اختصاصات، سياسية، اقتصادية وثقافية وهي أيضا تنظيم إداري للدولة (ولاية، بلدية). تضمن هذه الجماعات التي تضم مواطنين ينتمون إلى تلك المنطقة وتم انتخابهم من قبل بقية المواطنين

بهدف إشراكهم في اتخاذ القرارات التنموية التي تخص منطقة سكناهم وهذا ما من شأنه أن يعزز نجاح البرامج التنموية ويساهم في التصدي إلى كل أشكال التوتر التي يسببها استبعادهم عن مواقع أخذ القرارات الخاصة بهم. يُمثل المواطنين حجر الزاوية في مشروع التنمية المستدامة حيث يضمن تشريكهم فيه بطريقة مباشرة وفاعلة من خلال تبنيهم لسلوكيات أيكولوجية للمحافظة على البيئة وتطبيقهم لقيم التنمية المستدامة في حياتهم اليومية ونشرهم لثقافة التنمية المستدامة في محيطهم. لا تساهم هذه السلوكيات فقط في نجاح التنمية المستدامة فحسب بل تساهم في الحد من السلوكيات التي تهدد الأمن المجتمعي بمختلف أبعاده. تصبح المشاركة الشعبية إذا عنصراً أساسياً لتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذين يُكوّنُون مجتمعين الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني.

نتائج الدراسة: في ضوء ما سبق يمكن أن نلخص نتائج هذه الدراسة النظرية في ثلاثة نقاط كبرى:

-توجد علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام فلا يستقيم أحدهم دون الثاني حيث أن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون دون توفر أمن إنساني مستدام وشامل للجميع الذي يبقى في حد ذاته هدفا من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

-يتطلب تحقيق الأمن الإنساني المستدام مشاركة وتظافر مجهودات كل مكونات المجتمع الواحد انطلاقا من الأفراد وصولا إلى المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية وبالتالي يمكن اعتبار الأمن المستدام مسؤولية مجتمعية بامتياز.

-يُمثل تحقيق الأمن الإنساني المستدام رهانا كونيا في عصرنا الراهن بحكم اشتراك كل المجتمعات في المصير والمخاطر لهذا يجب أن تتخلص الدول خاصة دول الشمال من تفكيرها في إنها فقط فغياب الأمن الإنساني المستدام في المجتمعات الأخرى يمثل تهديدا حقيقيا وجديا لها.

خاتمة:

لا يكمن الهدف من وراء محاولة تفكيك العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام في إثبات العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين بقدر ما هو محاولة لفهم كيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الإنساني المستدام الذي أصبح مطلباً مُلحاً في زمن تزايدت وتكاثرت فيه المخاطر. ما يمكن استخلاصه من هذا البحث النظري في فلسفة التنمية المستدامة هو أن هذه الأخيرة تؤسس لثقافة مجتمعية ترتكز على مجموعة من المبادئ لو تم التقيد بها يمكن تجاوز وتجنب المخاطر المذكورة وبالتالي إرساء أمن إنساني مستدام يكون دافعاً ورافداً ومساعداً على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تستفيد منها كل الفئات داخل المجتمع الواحد وكل المجتمعات البشرية على حد السواء.

من خلال ما تم عرضه في الأعلى تم توضيح أن الاستدامة والمستقبلية والعدالة الاجتماعيةوالحفاظ على البيئة والمشاركة الاجتماعية، التي تمثل المبادئ الأساسية في التنمية المستدامة، تُعتبر السبل الأساسية لتحقيق الأمن المجتمعي المستدام بحكم أنها تضمن مجتمعة تحقيق أمن بيئي وأمن اجتماعي وأمن اقتصادي يحتاجهم الإنسان في عصرنا الحالي أكثر من أي وقت مضى.

قائمة المراجع:

1.أحمد محمد أبو زيد وآخرون(2000)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

2.عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط(2014)، التنمية المستدامة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3.ف.دوجلاسموسشيت (2000)،مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.

4.اللجنة العالمية للبيئةوالتنمية(1989)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

5.هدى احمد الديب ومحمود عبد العليم محمد(2015)،الاستبعاد الاجتماعي ومخاطرة على المجتمع، مجلة إضافات، ع 31، 208-221.

5.Alexander Gallas& all(2015), Combating Inequality: The Global North and South, Routledge edition.

6.Aneta W. Senkus and Konrad Raczkowski(2013), Economic security in the context of sustainability" In rural development, Aleksandra's Stulginskis University.

7.Anthony Giddens(1990), The Consequences of Modernity. Stanford, CA: Stanford University Press.

8.David Pearce and Gilles Atkinson(1998), The concept of sustainable development: An evaluation of its usefulness ten years after, Swiss journal of economics and statistics, Vol 146 (3) 251-269.

9.Edgar Morin(2007), Où va le monde ?, L'Herne, Paris.

10.Food and Agriculture Organization (FAO)(1989), Sustainable development and natural resource management. In: The State of Food and Agriculture. No 22.

11.FranceStewart(2010) Development and security, Conflict, Security & Development, (4:3), 261-288. Retrieved May 04, 2017, http://dx.doi.org/10.1080/1467880042000319863

12.Immanuel Wallerstein(2004), "World-Systems Analysis: An Introduction", Duke University Press.

13.Klaus Schwab(2014), The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva, 2014 World Economic Forum.

14.Kuhonta Martinez and all(2013), A Tripartite Analysis of Sustainable Development: Environmental, Social, and Political Forms of

Sustainability, Retrieved April 24 04, 2017, https://www.mcgill.ca/isid/files/isid/pb_2013_19_kuhonta.pdf

15.Matthew Richard A. and all (2010), Global Environmental Change and Human Security: An Introduction**,** The MIT Press Cambridge: Massachusett.

16.MichaelKlare(2002), Resource Wars: The New Landscape of Global conflict, HoltPublisher.

17.Miguel Wionczek (2017), The Brandt report, Retrieved April 28 04, http://dx.doi.org/10.1080/01436598108419547.

18.Nils Gilman and all. (2011), "Climate Change and 'Security' ", In the Oxford Handbook of Climate Change and Society, Oxford University Press.

19.Norichkakanie and Frank Biermann(2017), Governing Through Goals: Sustainable Development Goals as Governance Innovation, London, MIT Press.

20.Norman Myer(2004), Environmental Security: What's New and Different, Keynoter for Conference on Environment, Security and Sustainable Development, The Hague, The Netherlands, 9–12 May 2004. Institute for Environmental Security, The Hague, The Netherlands.

21.Oxford Research Group(2017), "sustainability security". Retrieved May 04, 2017, http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ssp.

22.Peter Oakley(1991), The concept of participation in development, Landscape and Urban Planning, Volume 20, Issues 1–3, 115-122.

23.SpohieBessis(1995), From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards a PolicyAgenda, paper presented at: The Roskilde Symposium, University of Roskilde, Denmark,2-4 March.

24.SuzanneVallance and all(2011), What is social sustainability? A clarification of concept, In Geoforum 42, 342–348.

25.Tina Sobti and Himannshu Sharma(2018), An Introduction to Sustainable Development Goals, independently published.

26.TomaLankauskienė and Manuela Tvaronavičienė(2012), security and sustainable development: approaches and dimensions in the globalization context, journal of security and sustainability1(4): 287–297.

27.Ulrich Beck(1992), "Risk Society: Towards a New Modernity". California: Sage publication.